

Distr.: General
8 October 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

البند ١٣ (أ) من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما: التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لغابون لدى الأمم المتحدة والممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية آخذان في الازدياد بمعدل مثير للجزع. فالعديد من البلدان، ولا سيما في أفريقيا، تزداد معاناتها من تأثيرهما الضار على جميع الركائز الثلاث التي تقوم عليها الأمم المتحدة، وهي: حقوق الإنسان، والسلام والأمن، والتنمية.

وفي ضوء هذه الخلفية، اشتركت ألمانيا وغابون، مرة أخرى، في تنظيم اجتماع رفيع المستوى بشأن موضوع "الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية: نحو عمل مشترك من جانب المجتمع الدولي"، وعُقد هذا الاجتماع في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، على هامش المناقشة العامة للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. واستضافها كل من رئيس الجمهورية الغابونية، فخامة السيد علي بونغو أونديمبا، والوزير الاتحادي للشؤون الخارجية في جمهورية ألمانيا الاتحادية، معالي السيد فرانك - والتر شتاينماير.



الرجاء إعادة استعمال الورق

151014 151014 14-62283 (A)



وحضر الاجتماع رؤساء دول، وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى لدول أعضاء في الأمم المتحدة، وكبار ممثلي منظمات دولية ووكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية. وأدلى ببيان كل من رئيس الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، سعادة سام كوتيسا، ونائب الأمين العام للأمم المتحدة، سعادة يان إلياسون. وأدار الاجتماع مناقشات الأمين العام لاتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، جون إ. سكانيون.

وأسفر الاجتماع عن تقديم عدد من المقترحات الهامة بشأن تعزيز مشاركة الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها في ما يتعلق بالصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية. ونظراً لما تكتسبه مسألة الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية من أهمية على الصعيد العالمي، فنحن نرى أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد تكون مهمة بنتائج هذا الاجتماع. ويسرنا، من ثم، أن نحيل إليكم طيه موجزاً من إعداد مدير مناقشات الاجتماع (انظر المرفق).

ونرجو ممتنّين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٣ (أ) من جدول الأعمال.

(توقيع) السفيرة ماريان بيبالو
القائمة بالأعمال بالنيابة

(توقيع) السفير هارالد براون
الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لغابون لدى الأمم المتحدة والممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة المناقشة الرفيعة المستوى: "الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية: نحو عمل مشترك من جانب المجتمع الدولي"^(١) اجتماع مشترك للجمهورية الغابونية وجمهورية ألمانيا الاتحادية، مقر الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

أولا - كلمتا الترحيب والافتتاح من الجهتين المستضيفتين للاجتماع

فخامة علي بونغو أونديمبا، رئيس الجمهورية الغابونية
معالي فرانك - والتر شتاينماير، الوزير الاتحادي للشؤون الخارجية في جمهورية ألمانيا الاتحادية

ثانيا - البيانات

سعادة سام كوتيسا، رئيس الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة
سعادة يان إلياسون، نائب الأمين العام للأمم المتحدة

ثالثا - المناقشة: المداخلات

قدم مداخلات ممثلون عن بعض الدول الأعضاء (بما في ذلك رؤساء دول ووزراء)، وممثلون عن منظمات دولية ووكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية.

موجز مدير المناقشات

مدير المناقشات، جون إ. سكانلون، الأمين العام لاتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض.

١ - حظي طرح ألمانيا وغابون لهذه المسألة للمناقشة، للمرة الثانية^(أ)، على هامش أعمال الجمعية العامة بتأييد كاسح، كما دعا بعض المشاركين إلى عقد اجتماع مماثل ثالث في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٢ - واعتُبر التغير الذي طرأ على حجم وطبيعة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية مشكلة عالمية ملحة تتطلب حلولاً مشتركة على جميع المستويات، مع التسليم بأن ما من بلد أو منطقة أو وكالة بوسعها أن تحقق النجاح وهي تعمل منفردة. وفي هذا السياق، شُدّد على ضرورة تعزيز الجهد الجماعي داخل الدول والمناطق والوكالات وفيما بينها. ويشمل هذا الأمر العمل في جميع دول المصدر والعبور والمقصد، ومعالجة المسألة على مستويي العرض والطلب على السواء.

وأيّد الكثير من المشاركين كون الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية مشكلة متعددة الجوانب وذات أبعاد إنمائية واقتصادية وبيئية واجتماعية وأمنية، وأشار بعض المشاركين إلى وجود أوجه صلة بسيادة القانون، فيما أشار مشاركون آخرون إلى الفقرة ٢٠٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق).

ولاحظ عدة مشاركين أن الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية يقوض الركائز الثلاث للأمم المتحدة، وهي: السلام والأمن، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان. وشُدّد بعض المشاركين على الحاجة إلى إتاحة موارد مالية إضافية.

٣ - وحظيت مسألة اضطلاع الأمم المتحدة بدور قيادي بتأييد كبير، ودعا العديد من المشاركين إلى تعيين ممثل خاص للأمين العام معني بهذه المسألة. وأعرب الكثير من المشاركين عن تأييدهم لاتخاذ الجمعية العامة لقرار عملي المنحى، مكرّس لهذه المسألة. واقترح أحد المشاركين أيضاً أن يقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة تقريراً سنوياً عن مساهمات وكالات الأمم المتحدة في هذا الصدد. وأشار عدة مشاركين إلى أوجه الصلة بأهداف التنمية المستدامة، وأيدوا إدراج هذه المسألة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤ - وأقرّ بأن تقدماً جيداً يُحرز حالياً في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية في بعض المناطق، ودُكر بضرورة بذل المزيد من الجهود.

(أ) حلقة النقاش الرفيعة المستوى بشأن "الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية: جريمة متعددة الأبعاد وتحدّ متزايد يواجهه المجتمع الدولي"؛ انظر:

www.cites.org/eng/news/sg/2013/20130926_unga_side-event

واعترف الكثير من الجهات المشاركة بأن اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض هي الصك القانوني الرئيسي، فيما أشار بعضها إلى أهمية وفائها بالتزاماتها بموجب الاتفاقية وإلى ما تتخذه من تدابير لتحقيق ذلك.

وأشير إلى المبادرة التعاونية للاتحاد الدولي لمكافحة الجريمة ضد الأحياء البرية^(ب) بوصفها تتيح الدعم المنسق للإنفاذ في البلدان والمناطق.

وأعرب عن التقدير للمساهمة الحالية للأمم المتحدة في أعمال الاتحاد الدولي لمكافحة الجريمة ضد الأحياء البرية، ولعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وسلط الضوء على مبادرات بعينها، تتعلق بمجالات منها سبل العيش في المناطق الريفية، وسيادة القانون، واستخدام الأساليب الحديثة للتحقيق الجنائي.

وشدّد العديد من المشاركين على أهمية عدم تكرار جهود اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض وغيرها من الجهود المبذولة حالياً.

وأشاد بعض المشاركين بإعلان يوم ٣ آذار/مارس يوماً عالمياً للأحياء البرية (الذي حظي بالتأييد في الاجتماع الذي استضافته ألمانيا وغابون في عام ٢٠١٣^(ج)).

٥ - وقُدمت أمثلة محددة على آثار الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، بما في ذلك فقدان فوائد السياحة، على المجتمعات المحلية وسبل كسب عيشها وعلى السلامة الإيكولوجية، فيما أشار أحد المشاركين إلى ضرورة أن يتوصل البشر إلى تحقيق السلام مع الطبيعة.

ولوحظ ضلوع مجرمين منظمين عبر وطنيين وضلوع ميليشيات متمردة مدججة بالسلاح في بعض المناطق، في هذه المسألة، وشدد مشاركون كثر على أهمية إنفاذ القانون بكفاءة والتعامل مع الجريمة المتعلقة بالأحياء البرية بوصفها جريمة خطيرة. وأشار أحد المشاركين إلى إمكانية وضع بروتوكول في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

(ب) يتألف الاتحاد الدولي لمكافحة الجريمة ضد الأحياء البرية من أمانة اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والبنك الدولي، ومنظمة الجمارك العالمية.

(ج) في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قررت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين إعلان ٣ آذار/مارس، يوم اعتماد اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، يوماً عالمياً للأحياء البرية؛ انظر: www.wildlifeday.org.

وأشار بعض المشاركين إلى التدمير الذي جرى مؤخراً لكميات مُصادرة من العاج وقرون وحيد القرن في عدة قارات، وذلك كوسيلة لتركيز الاهتمام على الحد من الطلب على الأحياء البرية المتاجر بها على نحو غير مشروع.

وشدد بعض المشاركين على ضرورة تركيز الجهود على تقديم الدعم إلى الأفراد الذين يعملون في الخطوط الأمامية، وسلط أحد المشاركين الضوء على الآثار التي تلحق بحراس الغابات الذين يُجرحون ويُقتلون في الميدان، فيما أشار مشارك آخر إلى ممارسي الصيد غير المشروع الذين يشتتون شمل المجتمعات المحلية.

٦ - وأشار بعض المشاركين إلى مبادرة حماية الفيلة، التي تقودها جهات أفريقية، وشجعوا المزيد من الدول على الانضمام إلى تلك المبادرة. وأشار أيضاً إلى المؤتمر الأفريقي المعني بالفيلة، ومؤتمر لندن المعني بالاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، ومبادرة كلينتون العالمية، وشدد العديد من المشاركين على الدور القيّم الذي يضطلع به سفراء الأمم المتحدة للنوايا الحسنة في مجال توعية الجمهور وعلى الفرص المقبلة لنشر هؤلاء السفراء.